المجلة الدولية (IJS)

International Journal of Research and Studies

المجلة الدولية للبحوث و الدراسات

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها أكاديمية
رواد التميز للتدريب
والاستشارات والتنمية البشرية

المجلد: (الأول).

العدد: الثاني(أبريل 2019).

تفعيل دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان كمدخل لتحقيق السلم الاجتماعي.

إعداد: الدكتور/ محمود عبد المجيد عساف.

أستاذ أصول التربية المساعد.

ملخص:

هدفت الدراسة تحديد الأساس الفلسفي للتربية على حقوق الإنسان وعلاقتها بالسلم الاجتماعي، وتحديد دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان، ومن ثم اقتراح الآليات العملية لتفعيل هذا الدور، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي أو التحليلي، باستخدام طريقة المجموعات البؤرية، حيث شملت العينة (8) أعضاء هيئة تدريس، (14) طالب وطالبة، وخلصت النتائج إلى:

– رغم الجهود المبذولة من قبل عضو هيئة التدريس للتثقيف القانوني حول حقوق الإنسان، إلا ان الموروث الثقافي وانعكاسات البيئة الخارجية يكون هو الأكثر تأثيرا.

– التناقضات السياسية والثقافية المحيطة بالبيئة الجامعية تحد من ممارسة دورها في تحقيق السلم المجتمعي.

– أهم السياسات التعليمية اللازمة لتفعيل دور الجامعات هيالمساءلة المرتبطة بتعليم وتطبيق حقوق الإنسان داخل الجامعة.

وأوصت الدراسة بضرورة إدماج قيم ومبادئ حقوق الإنسان كأنشطة مصاحبة للمنهج في جميع التخصصات الجامعية.

Abstract:

The study aimed to determine the philosophical basis for education on human rights and its relation to social peace, and to determine the role of universities in legal education on human rights, and then propose the practical mechanisms to activate this role. To achieve this, the researcher followed the descriptive / analytic approach, Using the method of focus groups, where the sample included (8) faculty members, (14) students, and concluded the results to:

-Despite the efforts made by the faculty member to legalize human rights education, cultural heritage and the repercussions of the external environment are the most influential.

-The political and cultural contradictions surrounding the university environment limit the exercise of its role in achieving community peace.

-The most important educational policies necessary to activate the role of universities is accountability for human rights education within the university.

The study recommended the need to integrate the values and principles of human rights as activities accompanying the curriculum in all university disciplines.

مقدمة:

يعتبر علماء الاجتماع المجتمع كياناً منظماً ينشأ تلقائياً، له نظمه وأنساقه، وله أغراضه العامة، وقائم بصفة مباشرة، فالناس فطروا على أن يعبروا عن طبيعتهم بإيجاد نظام من شأنه أن يوجه سلوكهم، يطلق نشاطهم وفي نفس الوقت يحد منه للمحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه.

لذا يرتبط القانون بالمجتمع، فلا يوجد مجتمع بلا قانون بغير مجتمع سواء كان على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي، حيث أنه لا حماية لقانون في غياب المجتمع، ولا غنى عنه في وجود المجتمع، وعلى ذلك فالقانون ليس عملاً فقط من جانب السلطة التشريعية، بل هو وليد تفاعل الظروف الاجتماعية وحاجات المجتمع (حمادة، 2009: 107).

ولما كان الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وكان لابد له من اختلاط الإنسان بغيره من أفراد الجماعة، فإن تركه حراً في القيام بأي تصرف يراه ملائماً دون قيد أو شرط يحدث تعارضاً في المصالح بين الأفراد يؤدي إلى وجود التنافر والتناحر بين أفراد الجماعة، الأمر الذي سيؤدي إلى انعدام الأمن والسلم، (السرحان،2012: 22).

وعليه، كان القانون الأداة الأساسية لتحقيق غايتين، أولهما: السعي إلى إيجاد حالة السلم الاجتماعي بين الأفراد كقاعدة عامة تبين الحقوق والواجبات، وثانيهما: تحقيق أية أهداف تراها الجماعة ضرورية لها، وذلك عندما لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بتوجيه وضبط سلوك الأفراد فيها على اتجاه معين.

ولعل هذا ما يفضي إلى الاهتمام بالقوانين التي تحفظ حقوق الإنسان وكرامته خاصة في ظل التراجع القيمي والتناقض الفكري والأيديولوجي حول المصالح في أغلب المجتمعات، وقد تنوعت الجهود الدولية بهذا الخصوص بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م مروراً بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فينا عام 1993م، والذي أوصى بتضمين حقوق الإنسان في مراحل التعليم، وبهذا الخصوص كانت اليونسكو قد أصدرت في عام 1998م كتاباً بعنوان: (العمل لحقوق الإنسان في القرن الواحد والعشرين)، وتحت عنوان: (تعليم حقوق الإنسان الحق والمسؤولية) ركزت من خلاله على قواعد نشر قوانين حقوق الإنسان، وإلزام الدول مؤسساتها بضرورة توعية منتسبيها بهذه الحقوق باعتبار ذلك حق إنساني غايته الأساسية إعداد مواطن ملتزم مسئول.

ولدور الجامعة الكبير في التأثير على المجتمع، وحفظ النسيج المجتمعي من النزاع، ودفعه نحو السلم الاجتماعي دعا مؤتمر تعليم حقوق الإنسان الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر،2000 إلى ضرورة قيام الجامعات بالتثقيف القانوني حول حقوق الإنسان بهدف إعداد كوادر بشرية من خلال الأنشطة والتدريس الفعال، (نسيم والصقعبي، 2010: 87).

والواقع وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والتي كانت نتيجة للانقسام السياسي والحصار الاقتصادي، لقد تولدت حالة من حالات الفسوخ الاجتماعي، وضعف اللحمة الاجتماعية أفضت إلى العنف المجتمعي مما استلزم أن تقوم الجامعات بتعزيز

وترسيخ التربية على حقوق الإنسان، وتمكين كل طالب من الإسهام بدوره في الدفاع عن حقوقه في المجتمع الذي تنادي فيه السلطات والقوى الدولية عن انتهاكها، بما ينعكس على السلم الاجتماعي، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:-

1. ما الأساس الفلسفي للتربية على حقوق الإنسان وعلاقته بالسلم الاجتماعي؟
2. ما دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان؟
3. ما آليات تفعيلالتثقيف القانوني بحقوق الإنسانلتحقيق السلم الاجتماعي ؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

1. تحديد الأساس الفلسفي للتربية على حقوق الإنسان بالسلم الاجتماعي.
2. التعرف إلى دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان.
3. التعرف إلى الآليات العملية لتفعيل دور الجامعات لتحقيق السلم الاجتماعي.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

• تنبثق أهمية الورقة ومبرراتها من أهمية الموضوع الذي تناقشه، فنظراً لما للتعليم من أهمية بالغة في غرس المبادئ التي دعت المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان ولا زالت تدعو إلى إدخال دراسة حقوق الإنسان في برامج التعليم بمستوياتها المختلفة، أصبح من الواضح أن لها دور في السلم الاجتماعي.

• ضرورة السلم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني خاصة في المرحلة الأخيرة التي انحرف فيها دارماتيكياً نحو الاحتقان الداخلي والاعتداءات على الممتلكات والحقوق ومصالح الناس، وتفجير الصراعات العائلية، وتراجع الانتماء المجتمعي.

• تأتي هذه الورقة استجابة لما تنادي به مؤسسات المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين القانوني والتربوي من جهود لم يرافقها تحول حقيقي وشامل في الواقع.

• أهمية دور الجامعة كمؤسسة وجدت لتحديث الواقع الاجتماعي والثقافي في الحفاظ على النسيج المجتمع وتحقيق السلم الاجتماعي من الناحية التركيبية والقيمية.

• التعليم والتثقيف بحقوق الإنسان ومضمونها وأبعادها المختلفة هما البدء لتطبيقها، وأعمالها بصورة فاعلة والخروج من الحيز النظري إلى مجال التطبيق مما يؤدي إلى تنمية الحس الإنساني وتعميق السلم الاجتماعي.

مصطلحات الدراسة الإجرائية:

1. **دور الجامعات:** يعرفه الباحث بأنه: (مجموعة الأنشطة والممارسات التدريسية والبحثية التي تقوم بها الجامعة بهدف توجيه وإرشاد وتوعية الطلبة بأهمية الحفاظ على حقوق الإنسان ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات العلمية سواء داخل الجامعة أو خارجها).
2. **التثقيف القانوني:** يعرفها الباحث إجرائياً بأنها: (مجموعة المعلومات والخبرات والمهارات المرتبطة بالقواعد العامة المجردة والملزمة التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع من حيث الحقوق والمضامين الإنسانية).
3. **حقوق الإنسان:** يعرفها الباحث إجرائياً بأنها: (مجموعة المبادئ العامة التي اتفقت عليها الأديان السماوية والقوانين الدولية فيما يتعلق باحترام الإنسان في مجال عقيدته، وحريته وثقافته، وفي مجال حقوق المرأة والطفل، والقضايا السياسية، وحرية التفكير وتعزيز كينونته كعنصر اجتماعي فاعل).
4. **السلم الاجتماعي:** يعرفه الباحث إجرائياً بأنه: (غياب مظاهر السلبية أو حضور المظاهر الإيجابية المرتبطة بحالة التوازن بين الأطراف المجمعية المختلفة في المصالح والقوى والإمكانات، بما يظهر الوحدة والانتماء والاستقرار وحفظ الحقوق وعدم الاعتداء عليها أو انتهاكها).

الدراسات السابقة:

تعددت جهود الباحثين والمؤسسات الدولية حول أهمية دور المؤسسات التعليمية في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان، ودور ذلك في تحقيق ملامح المجتمع السليم أو علاقة ذلك بالعديد من المؤشرات السلم الاجتماعي، ومن هذه الجهود في التعليم الجامعي على سبيل المثال، لا الحصر:

دراسة الأسود (2015) التي أثبتت أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان كانت متوسطة بوزن نسبي(67%) وكان ذلك مرتبطاً بممارستهم للقيادة الديمقراطية، وهي قريبة جداً من نفس الدرجة التي جاءت بها دراسة حميد (2015) التي هدفت التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتعزيز الانتماء الوطني، حيث كانت العلاقة الارتباطية قوية من معامل ارتباط (0.68).

وحول مبررات ودواعي التربية على حقوق الإنسان في التعليم الجامعي جاءت دراسة عساف والأغا (2014) لتضع تصوراً مقترحاً للتربية على حقوق الإنسان في ضوء مبرراتها في التعليم الجامعي الفلسطيني بعد أن أثبتت أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس للمبررات كانت عالية بنسبة (71%) حيث جاءت المبررات المعرفية في المرتبة الأولى والمبررات الاجتماعية في المرتبة الثانية، وجاءت دراسةجيدوري (2011) لتثبت أن الدواعي الاجتماعية للتربية على حقوق الإنسان هي من أكثر المبررات الضرورية للتربية على حقوق الإنسان لضمان السلم الاجتماعي وأوصت بضرورة توجيه الإعلام التربوي في الجامعات نحو المشاركة في تعزيز السلم الاجتماعي من خلال تدريس مبادئ حقوق الإنسان.

ولأهمية ثقافة حقوق الإنسان وأثرها على المجتمع، جاءت دراسة العاصي(2010) لتقترح برنامجاً تدريبياً لتنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى طلبة جامعة الأقصى بغزة بعد قياس اتجاهات الطلبة نحوها، والتي جاءت على درجة عالية من الإيجابية.

جاءت دراسة (Gundogdu, 2010) لتكشف عن تأثير استخدام الأساليب والموارد البنائية على اتجاهات الطلبة المعلمين نحو التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتي تثبت أن هناك أثراً إيجابياً للتثقيف القانوني حول حقوق الإنسان بما يعزز العلاقات الاجتماعية.

وحول تجارب الجامعات في هذا المجال، جاءت دراسة ماضي (2009) لتقييم التجربة المصرية في تدريس حقوق الإنسان، وانعكاسات ذلك على الجهود السياسية المطالبة بالديمقراطية والسلم الاجتماعي، والتي أثبتت أن الجهود المبذولة وإن كانت ضئيلة إلا أنها تأتي في إطار الوعي والثقافة العامة للمجتمع المصري.

وفيما يخص أثر الثقافة القانونية لحقوق الإنسان على الشخصية الاجتماعية جاءت دراسة (Douglas, 2005) لتقبل بالفرضية التي تقوم على أن الطلبة الذين يعطون الفرصة لمعرفة النظام القانوني ومناقشة بعض الأمور المرتبطة بحقوقهم يكونون أكثر قدرة من غيرهم في التعامل مع السلطة والمجتمع.

الإجابة عن التساؤلات: لتحقيق أهداف الدراسة تم الإجابة عن التساؤلات من خلال عدة محاور، هي:

المحور الأول: الأساس الفلسفي لحقوق الإنسان وعلاقته بالسلم الاجتماعي: كشف التاريخ الإنساني عن وجهتين متناقضتين للعلاقات الإنسانية أحدهما يعبر عن الحرية، والآخر عن القهر والاستبداد الاجتماعي، ومن أجل ذلك كان التاريخ الإنساني سلسلة من الكفاح والنضال والصراع بين هذين الوجهين، وكان الحلم بالسلام والحرية والمساواة والعدالة هو ذاته الحلم الذي سعى إليه العديد من المفكرين والفلاسفة منذ أقدم العصور.

وتعود الأصول الفلسفية لحقوق الإنسان إلى فلاسفة مدرسة القانون الطبيعي، التي ترجع جذورها إلى فلاسفة الغرب في القرن السابع عشر الميلادي(هوبز ولوك وروسو)، الذين أسهموا في إثراء فكر هذه المدرسة كمصدر لحقوق الإنسان، وانطلقت هذه المدرسة من فكرة أساسية مؤداها أن البشر ولدوا ولديهم حقوق طبيعية وإنسانية في الحرية والمساواة، (عبد الحميد، 2008: 114).

إن فكرة حقوق الانسان ومفهومها فكرة قديمة اتجه إليها حكماء العصور الماضية وحمل لواءها الفلاسفة في العصر الحديث، فهذا (جون لوك) يؤكد على حق الانسان في الحرية، الحرية المرتبطة بعدم الضرر بالآخرين، وبذلك أثرى (لوك) وحدد بعض أسس حقوق الانسان مثل الحرية والتسامح ، كما تناول (جان جاك روسو) في رسالته التي نشرها بعنوان (الاقتصاد السياسي) وفي كتابه (العقد الاجتماعي) مبادئ الحقوق السياسية، وقد كان لتلك الكتابات أثر عظيم في التكوين الفكري للثورة الفرنسية، (كيلاني، 24:2001).

أما الفيلسوف الفرنسي (رنييه ديكارت) فقد كان حريصاً على أن يؤكد سلطان العقل واستقلاله عن أي سلطة، بحيث يصبح متحرراً من كل القيود، ومن ثم فقد عمل (ديكارت) على

اعلاء شأن العقل، وأكد على حرية الانسان وارادته، أيضاً يؤكد الفيلسوف (كانت) على استقلالية إرادة الانسان، لأن أفعال الانسان في تقديره لا تصدر إلا عن تقدير عقلي لمبدأ الواجب، كما أن الواجب مبني على الحرية، وعلى الرغم من ان (كانت) رأى أن الانسان ملتزم أخلاقياً إلا انه يرى أن الارادة التي تلتزم بالواجب في فعلها هي إرادة حرة، (عبدالحميد، 1185:2005).

تتضح من الاشارة السابقة لموقف بعض الفلاسفة من قضية حقوق الانسان، ومن العهود الدولية ابتداء من الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 م، مروراً بالعهدين الدوليين للحقوق 1966، والميثاق الاسلامي لحقوق الانسان 1981، والميثاق العربي لحقوق الانسان المعتمد في 1997، والميثاق الاوروبي للحقوق الاساسية عام 2000 م، أن المصادر الفكرية والأسس النظرية لهذه القضية متنوعة من حيث المدى التاريخي والحضاري وعليه لم يعد كافياً الاهتمام بالموضوع في المناسبات والمؤتمرات، بل أصبح الأمر يتطلب أن يتحول إلى اهتمام يومي مسئول، وفي نفس الوقت منظم وعقلاني، خاصة وجد ظهور مظاهر انتهاك حقوق الانسان من خلال الأنظمة الحاكمة أو الاحتلال.

ان شعار " كما يكون المجتمع يكون التعليم" ليس شعاراً سياسياً فحسب بل إنه يمثل قضية مهمة مؤداها: أنه ليس من الميسور احداث تغيرات أساسية في البنى التعليمية دون تحول في البنى الاجتماعية والثقافية، ومن هنا يبدأ الطريق الصحيح لتقويم قضايا التعليم ، ومبررات التربية على حقوق الانسان، (عثمان، 238:2010).

لتحقيق التنمية في مفهومها الشامل، وإذا اتصلت بالسلطة السياسية فإنها تمثل ضماناً لانتقال السلطة لصفة رسمية وحماية المجتمع من الانقلابات والهزات الخطيرة، ولكن رغم هذه الأهمية فإن حقوق الانسان تنتهك في كافة أنحاء العالم ، ولحمايتا من هذا الانتهاك اتخذت عدة أساليب، منها:

– معرفتها: فحقوق الانسان لا يمكن حمايتها إلا إذا عرفناها وفكرنا في وضع الآليات التي تضمن احترامها.

– المطالبة بها: فحقوق الانسان لا يمكن أن تحمي عملياً وبصفة فعلية، إلا إذا طالب بها جميع الأفراد بطريقة دائمة ومستمرة.

– جعلها سلوكاً يومياً: من خلال تطبيق معالما في الحياة اليومية، (محسن،26:2004).

وتجدر الاشارة إلى أن ثمة أسباب تجعل من تعليم الناس عامة وطلبة المؤسسات التعليمية خاصة حقوق الانسان ضرورة وفرضاً، ومنها ما هو قانوني محصن، فهناك نص قانوني مضمن في كل المواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الانسان يلقى على عاتق الدول الاطراف واجب العمل على نشر المعرفة والوعي بحقوق الانسان، ومنها ما يخص التعامل الانساني، فمواثيق حقوق الانسان تسعى إلى منع الانسان من تدمير الانسان أو تحقيره أو إذلاله، (على، 369:1997).

ومن هذه المنطلقات تصبح التربية على حقوق الانسان أفضل وسيلة لوقاية الانسانية من مخاطر الانتهاكات بمختلف أشكالها فهي تربية من أجل حقوق الانسان وتؤسس لحمايتها والدفاع عنها، وتحقيق السلم الاجتماعي.

وعليه فإن الجامعة مطالبة بتعليم طلبتها حقوق الانسان التي أقرتها الشرعية الدولية ليكونوا قادرين على العيش كمواطنين، ويحس لديهم نوعية الحياة الجامعية، ويزيد من فاعلية الجامعة في تحقيق رسالتها التربوية بصورة أفضل.

المحور الثاني: دور الجامعات في التثقيف القانوني وآليات تفعيله لتحقيق السلم الاجتماعي: إن المسؤولية الاجتماعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها.

وعليه، لا بد أن نعترف بأن لتحقيق السلم الاجتماعي على المدى الطويل هو أمر مرهون بإحقاق الحق والتعليم والتثقيف على المستوى الجماهيري، إذ لن يكون من الممكن الحد من التنافر وتفسخ النسيج الاجتماعي، وارتفاع وتيرة الحقد إلا إذا صارت حقوق الإنسان جزءًا بل

الجزء الأهم من ثقافة المجتمع كله، وهذا يستدعي أن تسهم كل مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة حقوق الإنسان كطريق لتحقيق الوعي بها.

وبكل المقاييس فقد أتت الشريعة الإسلامية بمبادئ عظيمة في هذا المجال وكان لها فضل السبق في تقريرها، وكلفت لها من الوسائل ما يحقق لها السيادة في المجتمع بما يحقق السلم الاجتماعي والعدالة والمساواة، ثم جاءت المواثيق وإعلانات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بعد ذلك بقرون، فأوصى المؤتمر الأول لحركة حقوق الإنسان العربية عام 1999م بالمغرب بضرورة تعليم حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية باعتبارها خط الدفاع الأول عن سلامة المجتمع، كما نصت المادة 26/فقرة (2) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: (يجب أن يستهدف التعليم تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته لتعزيز التفاهم والتسامح)، وفي الميثاق الإفريقي المادة (17)/ فقرة(3) التي نصت على أنه من الواجب حماية أطر سلامة المجتمع بتعزيز حقوق الإنسان ، كما نصت المادة (34) من ميثاق حقوق الإنسان العربي على أن: (يهدف التعليم إلى ترسيخ الإيمان بالوحدة وتأكيد القيم وتوطيد احترام الحريات الأساسية) (موسى،2006:171).

إن المعول عليه في قضية تعليم حقوق الإنسان أو التثقيف حولها، هو مدى ما توفره الجامعة كمؤسسة تعليمية من المواقف والفرص التي يمارس فيها الطلبة حقوقهم وواجباتهم عملياً في الجامعة، ومدى ما تحدثه من الخبرات الملموسة من التغييرات في اتجاهات المتعلمين، وفي سلوكهم وتفاعلهم الاجتماعي، وتتوقف تنمية الحق وأداء الواجب إلى حد كبير على الروح التي تسود الوسط الجامعي، والطريقة التي يتم التعامل بها، (عفيفي، 1992: 43).

ويتحدد دور الجامعة في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان، من خلال:

1- تعريف الشباب بحقوق الإنسان في الحياة، الحرية والمساواة وتنمية الاتجاهات السليمة لديهم إزاء الآخرين والمجتمع.

2- تعميق الحقوق وما يرتبط بها من واجبات في تفاعلاتها مع البيئة التي هي جزء منها، بما فيها من أفراد ومؤسسات.

3- تنظيم علاقة الجامعة في صورة تحقيق الشباب ممارسة حياتهم بشكل يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان.

ضرورة التربية على حقوق الإنسان كأساس للسلم الاجتماعي: يمكن الإشارة إلى بعض الأسباب والدوافع التي جعلت قضية التربية على حقوق الإنسان ضرورية للسلم الاجتماعي، من خلال:

1- **الواقع الثقافي والاجتماعي المتردي:** حيث يشير الواقع العربي بشكل عام إلى تردي مستوى الوعي بكثير من المشكلات والقضايا المرتبطة بممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الحياة العامة والخاصة ، ويظهر ذلك من خلال:

- انتشار الفقر على نطاق واسع.
- انتشار مظاهر الفساد مثل : (الوساطة والمحسوبية).
- التفاوت في الدخول المالية والسلم الاجتماعي.

2- بعض الأنساق الاجتماعية: مهما تظاهرت العلاقات في المجتمع وتجملت برداء حقوق الإنسان، إلا أن هناك أنماطاً مخالفة ومفارقة واسعة للغاية بين المفاهيم على المستوى النظري يقابلها تسلط على الصعيد الاجتماعي، وغياب حقوق الإنسان عن المؤسسات الاجتماعية، مما يهدد السلم الاجتماعي بشكل عام ويؤدي إلى إحباط عام وقهر للإرادة، (ماضي،2009: 87).

ومن هذا المنطلق يصبح للجامعة دور مهم في تحقيق السلم الاجتماعي من خلال تنمية حقوق الإنسان، فعليها أن تطلق الحرية لعقل المتعلمين بدلاً من الانقياد والتسليم بكل ما هو سائد وموروث، وأن تستخدم في التدريس طريقة الحوار الحر والترغيب بدلاً من الترهيب، وأن تشجع التعددية في طريقة الرأي والمواقف والسلوك بدلاً من الأحادية، (عبد الحميد، 2008: 125).

المحور الثالث: ما آليات تفعيل دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان لتحقيق السلم الاجتماعي؟

لتحديد هذه الآليات بموضوعية، قام الباحثان بعرض مجموعة من الأسئلة حول (دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان لتحقيق السلم الاجتماعي) (كاستطلاع رأي) على مجموعتين بؤريتين:

الأولى: مكونة من (8) أعضاء هيئة تدريس من كلية التربية.

الثانية: مكونة من (14) طالب وطالبة.

وكانت الإجابات على النحو التالي:

1- إجابات أعضاء هيئة التدريس حول دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان لتحقيق السلم الاجتماعي:

م	العبارة	نعم	لا	درجة الموافقة
1	أتيح الفرصة للطلبة للتعبير عن وجهات نظرهم المختلفة، والاستفسار عن حقوقهم	2	6	%25
2	أتيح الفرصة للطلبة مناقشة انتهاكات الحقوق أثناء المحاضرات	3	5	%37.5
3	أعزز من خلال محاضراتي مبدأ (الديمقراطية أساس حقوق الإنسان)	2	6	%25
4	أحاول تأصيل مفهوم حقوق الإنسان من خلال علاقتي بطلابي	5	3	%62.5
5	أهيئ البيئة المناسبة التي تحقق جواً ديمقراطياً.	4	4	%50
6	أناقش الطلبة في آرائهم حول حقوق الإنسان على المستوى المجتمعي	3	5	%37.5

وحول الأسئلة التي حصلت على درجات تأييد متدنية رأى البعض أن ضعف هذه الممارسات يعود إلى تداخل مفهوم الحقوق ما بين الواجب والالزام، وأن أي محاولة من قبل عضو هيئة التدريس لممارسة ذلك قد تفهم لدى الطلبة بأنها ضعف في الشخصية.

ورأى آخرون أن رغم الجهود المبذولة من قبل عضو هيئة التدريس للتثقيف القانوني حول حقوق الإنسان، إلا ان الموروث الثقافي وانعكاسات البيئة الخارجية يكون هو الأكثر تأثيرا، في ظل مفهوم الاستحواذ، وحالة العوز التي أجبرت الناس على انتهاك الحقوق.

2- إجابات أعضاء هيئة التدريس حول معوقات التثقيف القانوني بحقوق الإنسان لتحقيق السلم الاجتماعي:

م	العبارة	نعم	لا	درجة الموافقة
1	غياب مقررات مباشرة تتعلق بحقوق الإنسان وعلاقتها بالسلم المجتمعي	3	5	%37.5
2	خلط الطلبة بين (الحقوق والواجبات) بما لا يسمح اقناع الآخر.	6	2	%75
3	التناقضات السياسية والثقافية المحيطة بالبيئة الجامعية	8	–	%100
4	الاحجام عن التحدث في مشكلات المجتمع، وانتهاك حقوق الإنسان فيه	4	4	%50
5	عزوف الطلبة عن المشاركة المجتمعية نتيجة لضبابية الوضع السياسي العام	3	5	%37.5

وحول الأسئلة التي حصلت على درجات تأييد عالية أجمع العديد من أفراد العينة على أن خلط الطلبة بين ما لهم وما عليهم، وتأثيرات التناقضات السياسية للأحزاب على الساحة، وتنامي الذات الفردية والمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، تمثل أهم المعوقات لممارسة الدور لصعوبة إقناع الطلبة بصحة البراهين والأدلة.

1- إجابات الطلبة حول دعائم التثقيف القانوني بحقوق الإنسان لتحقيق السلم الاجتماعي:

م	العبارة	نعم	لا	درجة الموافقة
1	حياة مجتمعية ديمقراطية بما يكفل المشاركة المجتمعية دون مخاطر.	8	6	%57.1
2	حرية أكاديمية داخل الجامعة بما يضمن الحفاظ على حقوق الطالب	12	2	%85.7
3	العدالة الاجتماعية بما يكفل ضمان معادلة العلاقة بين الحق والواجب.	10	4	%71.4
4	الضمانات الاعتبارية لقيمة الطالب، ودوره في عملية التغيير	9	5	%64.3
5	الأساس المعرفي للثقافة القانونية لحقوق الإنسان على أساس القدوة من قبل أعضاء هيئة التدريس.	6	8	%42.9

2- إجابات الطلبة حول قناعتهم بجدى التثقيف القانوني بحقوق الإنسان:

م	العبارة	نعم	لا	درجة الموافقة
1	أؤمن بأهمية التثقيف حول حقوق الإنسان وعلاقتها المباشرة بالسلم المجتمعي.	8	6	%57.1
2	أحترم حقوق الآخرين (فكرا وممارسة)	11	3	%78.6
3	أرفض التسلط والاستغلال لأي هدف كان.	10	4	%71.4
4	أشجع التعددية بأشكالها	7	7	%50
5	أعترف بالخطأ دون تكبر أو غرور	6	8	%42.9
6	أتنازل عن بعض آرائي الجزئية لتوحيد الشمل وتحييد الخلافات	10	4	%71.4

3- تصورات الطلبة حول دور التثقيف القانوني في تحقيق السلم المجتمعي:

م	العبارة	نعم	لا	درجة الموافقة
1	يفسح المجال لتوضيح بعض التناقضات المجتمعية	12	2	%85.7
2	يتيح لي الفرصة في المشاركة المجتمعية.	9	5	%64.3
3	يساعدني في تحليل انتهاكات حقوق الإنسان واسناد الحقوق لأصحابها	13	1	%93
4	يعزز لدي مفهوم الانتماء والحق في المشاركة.	7	7	%50
5	يستفاد منه في التعرف إلى الأنساق الاجتماعية المختلفة	6	8	%42.9

وحول هذه الإجابات ونسب التأييد الموضحة، أن التثقيف القانوني في أفضل أحواله يساعد الطلبة على في تحليل انتهاكات حقوق الإنسان واسناد الحقوق لأصحابها، وفي هذا الصدد بين عدد من الطلبة أنهورغم الوعي بأوجه الحقوق المختلفة إلا أن مستوى الدفاع عنها ضعيف، وهذا يعزى إلى ضبابية الوضع السياسي العام، واختلاط المصالح.

عطفاً على اجابات المجموعتين، ونظرا لكون التربية على حقوق الإنسان أكثر من مجرد مقرر دراسي بل هي صيغة وتوجه تربوي واسع يشمل جميع جوانب النظام التعليمي بداية من فلسفة وغايات النظام التربوي ومرورا بإعداد المعلم وبتطوير المناهج وطرق التدريس إلى أمور أخرى مثل ثقافة ومناخ البيئة الجامعية والمدرسية، ولما كانت التربية على حقوق الإنسان تمثل الاستجابة التربوية للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في ضوء معطيات الاتجاهات العالمية المعاصرة، وعليه تتحدد مبررات آليات تفعيل دور الجامعات في هذا الجانب، في:

- مسايرة التوجهات العالمية في إعداد المناهج الخاصة بحقوق الإنسان، خاصة بعد أن أثبتت نتائج العديد من الدراسات فعاليتها في كثير من البلدان العربية والغربية.

- أن التربية على حقوق الإنسان يمكن أن تعمق ثقافة المواطنة والديمقراطية والانتماء، ويمكن أن يكسب المتعلمين ثقافة المشاركة والعمل الجماعي والتعاوني، ويتعرفون على حقوقهم وواجباتهم، ومن ثم يصبحون أكثر فعالية وأكثر نضجا على المستوى الاجتماعي والانفعالي مما يخفف من حدة العدوانية والفردية والعنف والتطرف.

– زيادة فاعلية المؤسسة التعليمية في تربية الشباب على قيم ومبادئ حقوق الإنسان.

– تعزيز وعي الطلبة بحقوقهم مما يساعد مما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية وثقافية وسياسية.

– إقامة نظام تربوي يدعو إلى قيم حقوق الإنسان من اجل تحقيق التنمية المستدامة، والتعرف إلى أساليب انتهاك حقوق الإنسان في سبيل الدفاع عنها.

– حث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على التعاون في ترسيخ حقوق الإنسان ومع المنظمات المعنية.

السياسة التعليمية اللازمة للتفعيل:

يجب أن تحدد التربية على حقوق الإنسان تحديدا واضحا ضمن أهداف عملية إعداد السياسات التعليمية وإصلاحها، بعيدا عن رؤية الأحزاب السياسية الضيقة التي تخدم مصلحتها، بحيث:

1– تضمين التربية على حقوق الإنسان في معايير الجودة التعليمية بحيث يتم الحكم عليها من قبل الطلبة في الجامعة وليس من قبل الإدارة.

2– اتخاذ منهج قائم على المشاركة في وضع السياسات، بإشراك المنظمات الأهلية، والهيئات البحثية.

3– الاستناد إلى البحوث ذات الصلة بالتربية على حقوق الإنسان عند وضع السياسات الجامعية لذلك.

4– وضع سياسة مساءلة محددة فيما يتعلق بتعليم وتطبيق حقوق الإنسان داخل الجامعة.

5– ضرورة اعتماد برامج في كليات التربية تمنح درجة البكالوريوس في مجال حقوق الإنسان أو التربية المدنية والديمقراطية.

الخطوات الإجرائية والتوصيات: يمكن تنفيذ الآليات خلال مجموعة من المكونات في التعليم الجامعي، وهي:

أولا: المناهج الدراسية:

1- إدماج قيم ومبادئ حقوق الإنسان كأنشطة مصاحبة للمنهج في جميع التخصصات الجامعية.

2- اعتماد المنهج التفاعلي التي تجعل الطلبة الجامعيين يتعلمون من خلال أنشطة مجالس الطلبة المتنوعة.

3- اعتماد طرق البحث العلمي في بحوث التخرج وتوجيهها بحيث تخدم مجال حقوق الإنسان معرفة وممارسة.

ثانيا: الأنشطة الجامعية:

تمثل الأنشطة الجامعية تعبيرا عن الجوانب الإجرائية للتربية على حقوق الإنسان داخل الجامعة من خلال أنشطة مجالس الطلبة المتعددة، الأمر الذي يتطلب تفعيل دور الأنشطة في تنمية وعي الطلبة بحقوق الإنسان من خلال:

- عقد الندوات والمناظرات التي تدور حول موضوعات حقوق الإنسان.
- استضافة بعض الحالات التي تعرضت لانتهاكات حقوق الإنسان.
- تشجيع الإنتاج الطلابي من مجلات حائط وإعداد نشرات في مجل حقوق الإنسان.
- تنظيم المسابقات الثقافية بين طلبة الجامعة الواحدة والجامعات الأخرى.
- إصدار مطبوعات وكتيبات لنشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان (سلسلة شهرية).

المراجع:

1- الأسود، مروة(2015): درجة ممارسة القيادات التربوية في جامعات محافظات غزة للقيادات الديمقراطية وعلاقتها بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى طلبتهم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

2- جيدوري، صابر (2001): دواعي التربية على حقوق الإنسان في المرحلة الجامعية، مجلة العلوم التربوية، المجلد 19، العدد 2، جامعة القاهرة.

3- حمادة، مصطفى (2009): القانون والمجتمع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

4- حميد، نهى(2015): درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتعزيز الانتماء الوطني لدى طلبتهم ، رسالة ماجستير، الأزهر، غزة.

5- السرحان، بكر(2012): الثقافة القانونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

6- العاصي، وائل(2010): فاعلية برنامج تدريبي لتنمية حقوق الإنسان لدى طلبة جامعة الأقصى، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

7- عبدالحميد،الهام (2005): التدريس الفعال لحقوق الإنسان، برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي،المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية (التعليم العالي في مصر، خريطة الواقع واستشراف المستقبل، القاهرة،14-17 فبراير 2005.

8- عبد الحميد، الهام (2008): قضايا معاصرة في المناهج التعليمية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة.

9- عثمان، رانيا (2010): تصور مقترح للتربية على حقوق الإنسان بالتعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة القراءة والمعرفة، العدد(105)،كلية التربية جامعة عين شمس،القاهرة.

10- عساف، محمود والأغا، صهيب(2014): تصور مقترح للتربية على حقوق الإنسان في ضوء مبرراتها في التعليم الجامعي الفلسطيني، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 183، ص133-170.

11- عفيفي، محمد الهادي(1992): حقوق الإنسان في العملية التربوية، دار الريان للتراث، القاهرة.

12- على، سعيد (1997): الأصول السياسية للتربية،عالم الكتب،القاهرة.

13- كيلاني،شادية (2001): تعليم حقوق الإنسان في كليات التربية، دار النهضة العربية،القاهرة.

14- ماضي، عبد الفتاح (2009): تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر (مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات)، القاهرة ، 5-6 أيار.

15- موسى، محمد (2006): التربية وحقوق الإنسان في الإسلام، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

16- نسيم، سحر والصقعبي، انتصار(1020): تفعيل دور الجامعة في نشر ثقافة التربية على حقوق الإنسان- جامعة الطائف نموذجياً، مؤتمر حقوق الطفل من منظور تربوي وقانوني، جامعة الإسراء 24-2010/5/26، الأردن.

17- Douglas, Schofield(2005): Human Rights instruction in Scotia Secondary social, Studies Acadia University Nova Education- secondary, 31(2), Dissertation Abstracts international Canadian.

18- Gundogdu, Kerim(2010): The Effect of Constructivist Instruction on Prospective Teachers, A Attitudes toward Human Rights Education, Electronic Journal of Research in Educational Psychology, 8.(1),ERIC, EJ 890540.

المجلة الدولية للبحوث و الدراسات

(IJS)

International Journal of Research and Studies

تصدرها أكاديمية
رواد التميز للتدريب
والاستشارات والتنمية البشرية

(IJS)